الأمم المتحدة

A/75/166

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2020
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والسبعون**

البند 72 (ب) من القائمة الأولية*

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

# أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، توموبا أوبوكاتا، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 10/42.

* A/75/50.

280820 240720 20-09600 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، توموبا أوبوكاتا


## موجز

يقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 10/42، الذي جدد فيه المجلس ولاية المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها. وقد عُيّن المقرر الخاص، توموبا أوبوكاتا، في آذار/مارس 2020 وتولى مهامه في 1 أيار/مايو 2020. وهذا هو أول تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة.

ويقدِّم التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة السابقة منذ تاريخ تقديم تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وحتى انتهاء فترة ولايتها في نيسان/أبريل 2020. ويتضمن التقرير أيضا لمحة عامة عن أنشطة المقرر الخاص الجديد منذ بداية ولايته.

وعلاوة على ذلك، يحدد التقرير الأولويات التي يعتزم المقرر الخاص الجديد التركيز عليها خلال فترة ولايته.

# المحتويات

*الصفحة*


أولا – مقدمة ..... 4

ثانيا – الأنشطة المنفذة في إطار الولاية ..... 4

ثالثا – التعاريف ذات الصلة بالولاية ..... 6

رابعا – تحديد أولويات المقرر الخاص وجدول أعماله ..... 7

خامسا – كيفية تأثير أشكال الرق المعاصرة على فئات محددة ..... 7

ألف – الشعوب الأصلية ..... 7

بـاء – الأقليات ..... 8

جيم – المرتحلون من الناس ..... 9

دال – الأشخاص ذوو الإعاقة ..... 11

هـاء – كبار السن في ميدان العمل ..... 11

واو – الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشرد، بمن فيهم أطفال الشوارع ..... 12

سادسا – دور الجماعات الإجرامية المنظمة في أشكال الرق المعاصرة ..... 13

سابعا – أشكال الرق المعاصرة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي ..... 16

ثامنا – التكنولوجيا وأشكال الرق المعاصرة ..... 18

تاسعا – خاتمة ..... 21

# أولا - مقدمة

1 - أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 14/6 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2007، ولاية المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، ومددها فيما بعد في قراراته 2/15 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2010، و 3/24 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2013، و 1/33 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2016 و 10/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019.

2 - وفي آذار/مارس 2020، عيّن مجلس حقوق الإنسان توموياً أوبوكاتا من اليابان مقررا خاصا معنيا بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها؛ وبدأ فترة ولايته في 1 أيار/مايو 2020. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه للثقة التي وضعها فيه المجلس إذ عينه بصفته مكلفا بالولاية.

3 - ونظراً لقصر المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ تعيين المقرر الخاص والموعد النهائي المحدد لتقديم التقرير، يتضمن هذا التقرير تأمّلاته الأولية بشأن أولوياته خلال فترة ولايته، ولمحة عامة عن الأنشطة الأولية التي اضطلع بها في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه 2020.

4 - ويتضمن هذا التقرير أيضا استعراضاً لأنشطة المكلفة السابقة بالولاية، أورميلا بهولا، منذ تاريخ تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين وحتى انتهاء فترة ولايتها.

5 - ويود المقرر الخاص أن يعرب لسلفه عن تقديره وإعجابه العميقين لما قامت به من عمل مهم في مجال مكافحة الرق والممارسات الشبيهة بالرق خلال فترتي ولايتها، بصفتها المكلفة بالولاية، الممتدتين ما بين عامي 2014 و 2020. فمن خلال عملها المواضيعي في مجالات منها على سبيل المثال عمالة إسار الدين، وأهداف التنمية المستدامة، والاسترقاق المنزلي، والرق في سلاسل الإمداد، واسترقاق الأطفال، فضلاً عن الأبعاد الجنسانية لأشكال الرق المعاصرة، دعت المقررة الخاصة السابقة باستمرار إلى إنهاء جميع أشكال الرق بحلول عام 2030. ومن خلال أعمالها المتعلقة ببلدان محددة وإجراء 10 زيارات قطرية رسمية، لم تكتف بتقديم تحليلات قيّمة وأفكار ثاقبة عن الأوضاع القطرية والشواغل والمسائل المتعلقة بالرق والممارسات الشبيهة بالرق، بل قدمت أيضاً توصيات بناءة وعملية المنحى.

# ثانيا - الأنشطة المنفذة في إطار الولاية

6 - استمرت فترة ولاية المكلفة السابقة بالولاية، أورميلا بهولا، على مدى ست سنوات وانتهت في 30 نيسان/أبريل 2020. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المقررة عملها من أجل القضاء على أشكال الرق المعاصرة من خلال الاضطلاع بطائفة من الأنشطة.

7 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، شاركت المقررة الخاصة السابقة في حدث جانبي نظمه مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات في نيويورك، وخُصص لتقريرها المواضيعي عن أشكال الرق الجديدة والمستجدة (A/HRC/42/44) المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019.

8 - وفي الفترة من 25 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شاركت المقررة الخاصة السابقة في المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ونظّمت عرضا سينمائيا وحلقة نقاش، بالاشتراك مع هيئة الإذاعة البريطانية، من أجل تقديم الفيلم الوثائقي المعنون "سوق سيليكون فالي للعبيد على الإنترنت" الذي ظهرت فيه كمتحدثة. ويتناول الفيلم الوثائقي كيف تساهم شركات التكنولوجيا مثل غوغل وآبل

و "إنستغرام" المملوكة لفيسبوك في تمكين سوق غير قانونية للرقيق عبر شبكة الإنترنت من خلال توفير واعتماد تطبيقات تُستخدم في شراء وبيع عاملات وعمال المنازل في دول الخليج مثل الكويت والمملكة العربية السعودية.

9 - وتكلمت المقررة الخاصة السابقة أيضاً، إلى جانب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومشاركين آخرين، في حلقة نقاش للخبراء عن اليوم الدولي لإلغاء الرق نظمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

10 - وفي 10 شباط/فبراير 2020، شاركت المقررة الخاصة السابقة عن بُعد في اجتماع لإصدار تقرير نظمته كلية الحقوق بجامعة لندن عن أثر الحقوق المتمايزة في العمل على المهاجرين العاملين في المنازل المحالين إلى آلية الإحالة الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي الفترة من 3 إلى 6 آذار/مارس 2020، قامت بزيارة أكاديمية إلى النرويج بدعوة من الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية - فرع النرويج ومعهد كوريتا ومارتن لوثر كينغ للسلام. وخلال هذه الزيارة، حضرت المقررة الخاصة السابقة اجتماعا لفريق الخبراء تناول مسألة إنهاء الرق المعاصر الذي يمس الأطفال، وركز أيضا على مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال.

11 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، كانت المقررة الخاصة السابقة تعتزم القيام بزيارة قطرية إلى قطر، ولكنها أُرجئت بناء على طلب الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي آذار/مارس 2020، كانت تعتزم زيارة سيليكون فالي للتواصل مع شركات التكنولوجيا بشأن استعباد الأشخاص والاتجار بهم عبر الإنترنت، وكذلك من أجل المشاركة في مناسبات عامة شتى. غير أنه تعين إلغاء هذه الزيارة في غضون مهلة قصيرة بسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

12 - ومنذ تعيين السيد أوبوكاتا مقرراً خاصاً معنياً بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في آذار/مارس 2020، أجرى عدة مشاورات بشأن المجالات ذات الأولوية التي يعتزم التركيز عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، أُجريت مشاورات مع مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومختبر الحقوق (جامعة نوتنغهام)، ونظم مركز السياسات والأدلة المتعلقة بالرق المعاصر وحقوق الإنسان، التابع لمركز بينغهام لسيادة القانون، مناقشة مائدة مستديرة شارك فيها أكثر من 30 خبيرا وناشطا في مجال مكافحة الرق من مختلف المناطق، بما في ذلك بلدان الجنوب. وشارك المقرر الخاص أيضاً في ندوة عن مكافحة الرق في قاعدة بيانات التشريعات المحلية نظمتها المنصة المعرفية المتعلقة بالغاية 8-7 (دلتا 8-7) وناقش سبل التعاون مع التحالف المعني بالغاية 8-7 ومع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة. واجتمع أيضاً مع ممثلين عن حكومة ليختنشتاين لمناقشة سبل التعاون في إطار مبادرة التمويل من أجل إنهاء الرق والاتجار.

13 - وفي 2 حزيران/يونيه، حضر المقرر الخاص نشاطا على الإنترنت نظمه الكومنولث بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال، وركز على أثر جائحة "كوفيد-19" في عمل الأطفال. وقد أصدر المقرر الخاص أيضا منذ تعيينه عدة رسائل وبيانات صحفية و/أو شارك في إصدارها.

## ثالثا - التعاريف ذات الصلة بالولاية

14 - سيشير المقرر الخاص، في سياق اضطلاعه بمهامه، إلى التعاريف المبينة في المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926 وفي المادة 1 من الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956.

15 - وتعرّف المادة 1 من الاتفاقية الخاصة بالرق مصطلح "الرق" بأنه "وصفٌ لحال أو وضع أي شخص تمارَس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية"، ويعني مصطلح تجارة الرقيق "جميع الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو احتيازه أو التخلي عنه للغير على قصد تحويله إلى رقيق".

16 - وقد استخدمت الاتفاقية التكميلية لعام 1956 التعريف الوارد في اتفاقية عام 1926، ولكنها وسعت ومددت نطاقه. وتُلزم أحكام المادة 1 من الاتفاقية الدولَ بإبطال بعض الأعراف والممارسات التي تماثل ظروف الرق، والتي يشار إليها بمصطلح "المنزلة المستضعفة". وهي تشمل ما يلي:

"(أ) إسار الدين، ويُراد بذلك الحال أو الوضع الناجم عن ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات شخص تابع له ضماناً لدين عليه، [...]؛

(ب) القنانة، ويراد بذلك حال أو وضع أي شخص ملزم، بالعرف أو القانون أو عن طريق الاتفاق، بأن يعيش ويعمل على أرض شخص آخر وأن يقدم خدمات معينة لهذا الشخص، بعوض أو بلا عوض، ودون أن يملك حرية تغيير وضعه؛

(ج) أي من الأعراف أو الممارسات التي تتيح:

'1' الوعد بتزويج امرأة، أو تزويجها فعلاً، دون أن تملك حق الرفض، ولقاء بدل مالي أو عيني يدفع لأبويها أو للوصي عليها أو لأسرتها أو لأي شخص آخر أو أية مجموعة أشخاص أخرى؛ أو

'2' منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر، لقاء ثمن أو عوض آخر؛ أو

'3' إمكان جعل المرأة، لدى وفاة زوجها، إرثا ينتقل إلى شخص آخر؛

(د) أي من الأعراف أو الممارسات التي تسمح لأحد الأبوين أو لكليهما، أو للوصي، بتسليم طفل أو مراهق دون الثامنة عشرة إلى شخص آخر، لقاء عوض أو بلا عوض، على قصد استغلال الطفل أو المراهق أو استغلال عمله.

وسيستخدم المقرر الخاص أيضا التعريف التالي للعمل الجبري:

"كل أعمال أو خدمات تُطلب عنوةً من أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص لأدائها بمحض اختياره"[1].

(1) اتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29)، المادة 2 (1).

وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم المقرر الخاص أيضاً تقييم المسائل التي سبق أن تناولها الفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة.

## رابعا - تحديد أولويات المقرر الخاص وجدول أعماله

17 - سيقوم المقرر الخاص ببحث مختلف مظاهر أشكال الرق المعاصرة بناء على عمل أسلافه، ومن خلال معالجة المسائل الجديدة والناشئة. وعلاوة على ذلك، يعتزم المقرر الخاص تركيز الولاية على الفئات المعرضة بشكل خاص لأشكال الرق المعاصرة وتتطلب بالتالي مزيداً من الاهتمام والحماية. وسيدرس المقرر الخاص الأوضاع المحددة لكل فئة من الفئات، بما في ذلك من خلال التقارير المواضيعية وتقارير البعثات القطرية.

18 - وسيعتمد المقرر الخاص في عمله نُهُجاً تركز على الناجين وتراعي اعتبارات السن ونوع الجنس. وسيسترشد في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة 1/70 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يحدد الفئات الضعيفة التي ينبغي تمكينها[2].

19 - وتتمثل ولاية المقرر الخاص في إجراء بحوث مواضيعية بشأن التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، مع التركيز بوجه خاص على الغاية 8-7 (القضاء على السخرة، والرق المعاصر، والاتجار بالبشر) من الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

20 - ويعتقد المقرر الخاص أن النظر عن كثب في تجارب فئات محددة معرضة بشكل خاص لأشكال الرق المعاصرة سيساعد الدول في اعتماد آليات فعالة للحماية، بما يتماشى مع قواعد حقوق الإنسان ومبادئها السارية، وسيساهم في تيسير تحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية البشرية.

21 - وبالإضافة إلى النظر في أوضاع فئات محددة لتقييم كيفية تأثرها بأشكال الرق المعاصرة، يعتزم المقرر الخاص أيضا التركيز على المسائل المواضيعية التالية من حيث صلتها بولايته: (أ) دور الجماعات الإجرامية المنظمة؛ و (ب) قطاع الاقتصاد غير الرسمي؛ و (ج) دور التكنولوجيا في تيسير و/أو منع أشكال الرق المعاصرة. وهذه المسائل مترابطة ترابطاً وثيقاً فيما بينها، ويعتقد المقرر الخاص أن تحليلها بشكل متعمق سيوفر أيضاً توجيهات مفيدة للدول فيما يتعلق بتحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة.

## خامسا - كيفية تأثير أشكال الرق المعاصرة على فئات محددة

### ألف - الشعوب الأصلية

22 - على الصعيد العالمي، واجهت الشعوب الأصلية أشكالاً متعددة من التمييز أثرت تأثيراً خطيراً على تمتعها بحقوق الإنسان، بما في ذلك حصولها على التعليم والضمان الاجتماعي والعمل اللائق[3]. ونتيجة

(2) انظر قرار الجمعية العامة 70/1، الفقرة 23.

(3) انظر على سبيل المثال A/HRC/18/30/Add.2، الفقرة 31.

لذلك، تعرضت الشعوب الأصلية في العديد من البلدان والمناطق للاستغلال الاقتصادي والاستغلال في العمل[4]، مع تعرض النساء والأطفال بوجه خاص للاستغلال الجنسي[5].

23 - ويردِّد المقرر الخاص ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007 الذي أعربت الجمعية العامة في ديباجته عن قلقها لما عانته الشعوب الأصلية من أشكال ظلم تاريخية، نجمت عن أمور عدة منها استعمارها وسلب حيازتها لأراضيها وأقاليمها ومواردها، وبالتالي منعها بصفة خاصة من ممارسة حقها في التنمية وفقا لاحتياجاتها ومصالحها الخاصة. ويدرك المقرر الخاص أيضا الحاجة الملحة، على النحو المنصوص عليه في الإعلان، إلى احترام وتعزيز الحقوق الطبيعية للشعوب الأصلية المستمدة من هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثقافاتها وتقاليدها الروحية وتاريخها وفلسفاتها، ولا سيما حقوقها في أراضيها وأقاليمها ومواردها. ويتضمن الإعلان أيضاً حكماً بشأن حق الشعوب الأصلية في عدم التعرض لأية شروط تمييزية في العمالة، وبخاصة في مجالي التوظيف أو الأجور[6].

## باء - الأقليات

24 - على غرار الشعوب الأصلية، يواجه الأشخاص المنتمون إلى الأقليات القومية أو الإثنية والأقليات الدينية أو اللغوية تمييزاً وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان[7]. ونتيجة لذلك، وقع العديد منهم فريسة لأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك العمل القسري والعبودية. فعلى سبيل المثال، لا يزال أفراد الأقليات أسرى لشراك الرق المتوارث أو مدرجين ضمن الطوائف "المصنّفة" في بلدان آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط على الرغم من وجود تشريعات وطنية تحظر هذه الممارسات[8]. وفي أوروبا، لا يزال أفراد مجتمعات الروما يتعرضون للاتجار بالأشخاص، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال، والتسول القسري، والاستغلال في العمل[9].

25 - ولا يعتبر الأشخاص عديمو الجنسية من رعايا أي دولة بموجب قوانينها السارية[10]. وينتمي نحو 75 في المائة من عديمي الجنسية في العالم إلى فئات الأقليات[11]، الأمر الذي قد يعرضهم لأشكال متعددة ومتفاقمة ومتقاطعة من التمييز والفقر والاستغلال وسوء المعاملة[12]. وتُلزم المادة 24 من الاتفاقية المتعلقة

(4) انظر A/69/267، الفقرات 66-69.

(5) انظر A/HRC/30/41، الفقرة 60 ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 11 (2009) بشأن أطفال الشعوب الأصلية وحقوقهم بموجب الاتفاقية، الفقرات 69-73.

(6) انظر المادة 17 (3) من الإعلان.

(7) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 27؛ والإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام 1992.

(8) انظر A/HRC/30/35/Add.1 و A/HRC/31/56.

(9) انظر AHRC/29/24.

(10) انظر اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954، المادة 1؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2018* (جنيف، 2019)؛ Conny Rijken and others, "The nexus between statelessness and human trafficking in Thailand" (Wolf Legal Publishers, 2015).

(11) UNHCR, "'This is our home': stateless minorities and their search for citizenship", 2017 Statelessness Report (November 2017).

(12) انظر A/HRC/40/64 و A/73/205.

بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954 الدولَ بمنح عديمي الجنسية نفس المعاملة التي يتمتع بها رعاياها فيما يتعلق بالأجر، وساعات العمل، والإجازات المدفوعة الأجر، وترتيبات العمل الإضافي، والمفاوضة الجماعية، والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الأحكام القانونية فيما يتعلق بالبطالة. غير أن استمرار استغلال الأشخاص عديمي الجنسية يوحي بأن هذا الالتزام لا ينفَّذ في كثير من الأحيان تنفيذاً فعالاً على الصعيد الوطني، ويرى المقرر الخاص أن هذا الأمر يستحق مزيداً من الاهتمام.

## جيم - المرتحلون من الناس

26 - يزداد خطر التعرض بأشكال الرق المعاصرة بوجه خاص بالنسبة للمترحلين من الناس، من قبيل المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، والعمال المهاجرين، وضحايا الاتجار بالأشخاص، والمشردين داخلياً، واللاجئين، وطالبي اللجوء.

27 - وقد كان هناك حوالي 272 مليون مهاجر في العالم في عام 2019[13]، منهم 164 مليون من العمال المهاجرين[14]. وكما أبرزت التقارير المواضيعية التي أعدها أسلاف المقرر الخاص[15]، فإن العمال المهاجرين معرضون بوجه خاص للاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل لأسباب تتراوح بين ممارسات التوظيف الخادعة، والطابع غير الرسمي الذي يتسم به عملهم في كثير من الأحيان، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية وغيرها من أشكال الحماية، وعدم إلمامهم بحقوقهم وباللغات وبالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها في البلدان المضيفة.

28 - وحماية حقوق جميع العمال المهاجرين مكفولة بموجب الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، وكذلك معايير العمل الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية[16].

29 - ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن 1 في المائة من سكان العالم يوجدون حاليا في حالة نزوح. ومن مجموع 79,5 مليون شخص نزحوا في نهاية عام 2019، بلغ عدد اللاجئين في العالم 29,6 مليون شخص، وهو أكبر عدد يتم تسجيله على الإطلاق[17]. وبلغ عدد المشردين داخليا نتيجة النزاع أو العنف 45,7 مليون شخص في نهاية عام 2019[18]. وهناك عدد أكبر بكثير من المشردين داخلياً لأسباب أخرى، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أو التمييز أو الكوارث الطبيعية، بما في ذلك نتيجة لتغير المناخ.

---

(13) International Organization for Migration, *World Migration Report 2020* (Geneva, 2019).

(14) ILO, ILO Global Estimates on International Migrant Workers (2018).

(15) انظر A/HRC/42/44 و A/HRC/42/44/Add.1.

(16) متاحة على الرابط التالي: https://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/standards/lang--en/index.htm.

(17) UNHCR, *Global Trends: Forced Displacement in* 2019 (2020)، متاح على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/globaltrends2019.

(18) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2020* (Geneva, April 2020)، متاح على الرابط التالي https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2020.

30 - وقد أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن عدم الاستقرار الغالب على وضع اللاجئين يؤدي بهم إلى أن "يظلوا عرضة للاستغلال والتمييز وإساءة المعاملة في مكان العمل، وأن يتقاضوا أجوراً أقل من أجور المواطنين، وأن يؤدوا ساعات عمل أطول وفي ظروف عمل أخطر"[19]. والمشردون داخليا معرضون أيضا لأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك السخرة والزواج القسري[20]، والبغاء القسري[21]، والأنشطة القسرية في الجماعات الإجرامية/العصابات[22]، من بين أمور أخرى.

31 - وتُلزم المادة 24 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 الدولَ بمنح اللاجئين نفس المعاملة التي يتمتع بها رعاياها فيما يتعلق بالأجر، وساعات العمل، والإجازات المدفوعة الأجر، وترتيبات العمل الإضافي، والمفاوضة الجماعية، والضمان الاجتماعي، بما في ذلك وضع الأحكام القانونية المتعلقة بالبطالة. والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، وإن كانت غير ملزمة قانوناً، هي الصك الرئيسي والمقبول على نطاق واسع، الذي يعكس مسؤولية الدول عن حماية وتعزيز حقوق المشردين داخلياً في أراضيها.

32 - وثمة بُعد آخر في السياق الإنساني يتمثل في استمرار استهداف أولئك الذين يعيشون في المخيمات أو في بيئات شبيهة بأوضاع المخيمات، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً، بممارسات الاتجار بالبشر والاستغلال في العمل أو الاستغلال الجنسي[23] من جانب الجماعات الإجرامية المنظمة. فعلى سبيل المثال، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن اللاجئين من شعب الروهينغا في بنغلاديش قد استُهدفوا من قبل جماعات إجرامية منظمة لأغراض الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق المنزلي، وعمالة إسار الدين، والبغاء القسري[24].

33 - وعلى نحو ما أبرزته سلفي، يتعرض العديد من الأشخاص المرتحلين في جميع أنحاء العالم لخطر الاستغلال لأسباب تتراوح بين ممارسات التجنيد الخادعة؛ والضعف الاجتماعي والاقتصادي المقترن بانهيار الهياكل الأسرية وشبكات الأمان الاجتماعي، وانعدام الوضع القانوني، وغياب آليات الحماية والدعم الاجتماعي أو محدودية فرص الوصول إليها؛ ووجود صعوبات في الاندماج في المجتمعات الجديدة بسبب عدد من العوامل؛ والتهميش والعنصرية وكره الأجانب والتمييز[25]. ولذلك، يعتقد المقرر الخاص أنه ينبغي تقييم تجارب المرتحلين على نحو كامل وإصدار توصيات محددة الأهداف ترمي إلى تعزيز حمايتهم.

---

(19) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق العام رقم 23 (2016) بشأن الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، الفقرة 47 (ط).

(20) انظر A/HRC/35/27/Add.1، الفقرتان 46 و 48.

(21) انظر A/HRC/38/39/Add.3، الفقرة 53.

(22) انظر A/HRC/38/39/Add.1، الفقرتان 22 و 24؛ وانظر أيضاً A/HRC/32/35/Add.4، الفقرة 13.

(23) انظر A/73/171، الفقرة 18؛ و Fiona David, Katharine Bryant and Jacqueline Larsen, *Migrants and Their Vulnerability to Human Trafficking, Modern Slavery and Forced Labour* (Geneva, IOM, 2019).

(24) UNHCR, "Taking on traffickers at the world's largest refugee site" (December 2019); and IOM, "Rohingya refugee crisis response: situation overview of human trafficking" (October 2018).

(25) انظر A/HRC/39/52، و A/73/139 و A/73/139/Corr.1 و A/HRC/42/44/Add.1.

## دال - الأشخاص ذوو الإعاقة

34 - ما فتئت تتزايد الأدلة التي تشير إلى تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لأشكال الرق المعاصرة. ويمكن أن تدفعهم إعاقاتهم، فضلاً عن عوامل أوسع نطاقاً مثل التمييز والفقر والافتقار إلى فرص العمل والعمل اللائق أو محدودية هذه الفرص، إلى الوقوع في شباك هذه الأشكال من الرق.

35 - فقد أفيد، على سبيل المثال، بأن المجرمين، من الجماعات أو الأفراد، يستغلون البالغين والأطفال ذوي الإعاقات البدنية أو النفسية الاجتماعية أو العقلية لأغراض التسول في الشوارع، والسرقة، والعمل القسري[26]، والغش للحصول على الاستحقاقات[27]. وتتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل خاص لخطر الاستغلال الجنسي[28]، وكذلك زواج الأطفال والزواج القسري[29]، وهو ما يؤكد أهمية الأبعاد الجنسانية.

36 - وتنص المادة 16 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 على التزام بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستغلال والعنف والاعتداء، ويشمل ذلك الحماية من الاستغلال الجنسي والاقتصادي[30]. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن سوى معلومات قليلة عن السبل المعتمدة لتنفيذ هذا الحكم، وهو ما يسلط الضوء على وجود ثغرات معرفية وبحثية هامة في هذا الشأن. وتحديد مدى ضعف الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة أشكال الرق المعاصرة يتطلب دراسة أدق، نظرا لعدم كفاية الاهتمام الذي حظيت به أوجه الترابط هذه حتى الآن.

## هاء - كبار السن في ميدان العمل

37 - يشكل كبار السن في ميدان العمل فئة أخرى من الأفراد المعرضين لسوء المعاملة. وقد تم الاعتراف بأنهم كثيرا ما يواجهون صعوبات في العثور على وظائف والاحتفاظ بها بسبب التمييز على أساس السن[31]. وعلى غرار سائر الأشخاص الذين يواجهون التمييز لأسباب مختلفة، قد يدفعهم هذا الوضع إلى البحث عن عمل في قطاعات الاقتصاد غير الرسمية أو حتى غير القانونية التي تعج بالممارسات الاستغلالية التي لا تكفل لهم أجورا عادلة، وحيث يُجبرون على القيام بأعمال مرهقة بدنيا وعقليا، مثل

(26) انظر A/HRC/41/46/Add.1، الفقرة 14.

(27) انظر A/HRC/35/37/Add.2، الفقرة 20.

(28) انظر A/HRC/34/58/Add.2، الفقرة 30.

(29) انظر A/72/133، الفقرة 33. اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 3 (2016) بشأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، الفقرتان 36 و 37؛ و Rachael Clawson and Rachel Fyson, "Forced marriage of people with learning disabilities: a human rights issue", *Disability and Society*, vol. 32, No. 6 (19 May 2017).

(30) انظر اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 3، الفقرات 29-37.

(31) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 6 (1995) بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، الفقرة 22؛ ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 27 (2010) بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية، الفقرة 20.

الأعمال المنزلية وخدمات الرعاية، دون أن يتوافر لهم الوقت الكافي للراحة والاستجمام والتمتع بالإجازات المدفوعة الأجر. ويستغل المجرمون العمال من كبار السن أيضا في أنشطة مثل التسول القسري[32].

38 - وخلافاً للفئات الأخرى التي تواجه أوجه ضعف محددة مثل النساء والأطفال والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، لا يوجد حاليا أي صك لحقوق الإنسان مخصص لكبار السن، ولا تزال عملية وضع المعايير والمبادئ ذات الصلة بأشكال الرق المعاصرة التي تعاني منها هذه الفئة في مرحلة مبكرة. وهناك أيضا ثغرات معرفية فيما يتعلق بما تنطوي عليه الأسباب الكامنة وراء استغلالهم والعواقب المترتبة على هذا الاستغلال من عوامل أوسع نطاقا. ولذلك، سيقوم المقرر الخاص بتقييم تجارب كبار السن في ميدان العمل فيما يتعلق بأشكال الرق المعاصرة.

## واو - الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشرد، بمن فيهم أطفال الشوارع

39 - ختاما، يعتزم المقرر الخاص أيضا بحث أشكال الرق المعاصرة التي تؤثر في الأشخاص الذين يعيشون في حالة من التشرد، بمن فيهم أطفال الشوارع، وتقديم تقرير في هذا الشأن، وإن لم يتضمن قرار الجمعية العامة 1/70 إشارة محددة إلى هذه الفئة.

40 - ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى التشرد الافتقار إلى السكن الميسور التكلفة، وعمليات الإخلاء القسري، والفقر، والبطالة، والتفكك الأسري، والتمييز، وهي كلها عوامل قد تزجّ بهذه الفئة إلى شباك الممارسات الاستغلالية. وفي هذا الصدد، يعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء تزايد الأدلة التي تفيد تعرض الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشرد، بمن فيهم النساء والأطفال، للاستغلال الجنسي وفي مختلف القطاعات الاقتصادية[33]. ومما يثير القلق بشكل خاص أيضاً وقوع الشباب من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في براثن التشرد، إذ كثيرا ما يطردون من منازلهم على أيدي أفراد الأسرة أو أصحاب المنازل أو أفراد المجتمع المحلي[34].

41 - ويعتبر التشرد أحد أشد الانتهاكات خطورة للحق في السكن اللائق وغيره من حقوق الإنسان[35]، وقد التزمت الدول بضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030 في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، الغاية 11-1. ومع ذلك، لم تضطلع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حتى الآن بأي

---

(32) Swiss-Romanian Cooperation Programme to Reduce Economic and Social Disparities within the Enlarged European Union, *Trafficking in Persons for Begging: Romania Study* (2013), p. 79.

(33) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 21 (2017) بشأن الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع؛ Laura T. Murphy, "Labour and sex trafficking among homeless youth" (Loyola University New Orleans and Modern Slavery Research Project, 2016)؛ و Modern Slavery Helpline, "Modern slavery and homelessness" (2019) and Chartered Institute of Building, *Construction and the Modern Slavery Act: Tackling Exploitation in the United Kingdom* (2018).

(34) "The right to housing by lesbian, gay, bisexual and transgender youth"، بيان الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على الميل الجنسي والهوية الجنسانية، فيكتور ماداريغال - بورلوز، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في السكن اللائق، ليلاني فرحة، بمناسبة اليوم الدولي للشباب، 12 آب/أغسطس 2021، متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24877&LangID=E.

(35) انظر A/HRC/31/54 و A/HRC/43/43، المبدأ التوجيهي رقم 5.

تقييم شامل لأوجه الترابط بين أشكال الرق المعاصرة والتشرد. ولذلك، يعتزم المقرر الخاص دراسة تجارب الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشرد بغية تشجيع الدول على مراعاة احتياجاتهم لدى وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وآليات الحماية المناهضة للرق.

42 - وقد أشيرَ إلى الفئات المعرضة لخطر التمييز والاستبعاد الاجتماعي على سبيل الذكر لا الحصر، وقد يبحث المقرر الخاص حالة فئات محددة أخرى متى استُرعي انتباهه إليها. وسيراعي أيضا الأبعاد الجنسانية، فضلا عن أوجه الضعف المحيقة بالأطفال والشباب، توخيا للاتساق في تنفيذ الولاية.

43 - ويعترف المقرر الخاص أيضاً بأن دراسة أوضاع هذه الفئات قد تتداخل مع أعمال غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومهام وحدات أخرى تابعة للنظام الدولي لحقوق الإنسان. ومن أجل تجنب الازدواجية في العمل، سيحرص على الاتصال والتنسيق الوثيقين مع تلك الجهات واستكشاف الفرص المتاحة لتقديم تقارير وإجراء زيارات قطرية على أساس مشترك حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً.

## سادسا - دور الجماعات الإجرامية المنظمة في أشكال الرق المعاصرة

44 - إن الجماعات الإجرامية المنظمة[36] ضالعة بنشاط في الاتجار بالبشر وفي أشكال الرق المعاصرة، ولا سيما الاستغلال الجنسي والإجرامي للضحايا في مجالات البغاء القسري، والتسول القسري، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، والزواج القسري، والغش للحصول على الاستحقاقات[37]. ومن الأمثلة على هذه الجماعات عصابة "رؤوس الأفاعي" (Snakeheads) في الصين[38]، والمافيا بالتعاون مع منظمات إجرامية أخرى في إيطاليا[39]، وعصابات المافيا أو التنظيمات الإجرامية في نيجيريا[40].

45 - وكون عدد كبير جداً من الضحايا يتعرضون، على الصعيد العالمي، لأشكال الرق المعاصرة كل عام على أيدي هذه الجماعات يعني أن أساليب عملها تتسم بدرجة عالية من التطور على نحو يتيح لها النجاح في تحقيق مآربها. وبوجه خاص، تستخدم هذه الجماعات بشكل استباقي التقنيات الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة الخفية والعملة المشفرة[41]، مع الانخراط أيضا في أعمال العنف والاستخبارات المضادة والفساد وغسل الأموال للتهرب من آليات إنفاذ القانون وجني أقصى قدر من الأرباح غير المشروعة.

---

(36) بموجب المادة 2 (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" "جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

(37) Christine Cooper and others, "A typology of modern slavery offences in the United Kingdom" (Home Office, 2017)؛ و The Centre for Social Justice, A Modern Response to Modern Slavery (April 2015).

(38) مؤشر الرق العالمي، دراسة قطرية عن الصين، متاح على الرابط التالي: https://www.globalslaveryindex.org/2018/findings/country-studies/china.

(39) انظر A/HRC/42/44/Add.1، الفقرة 82.

(40) انظر A/HRC/41/46/Add.1.

(41) Christine Cooper and others, *A Typology of Modern Slavery Offences*, pp. 25-26; The Centre for Social Justice, A Modern Response to Modern Slavery, pp. 37-38؛ و Financial Action Task Force, "Professional money laundering" (Paris, July 2018), p. 27.

46 - وعلى الرغم من الروابط الواضحة بين الجريمة المنظمة وأشكال الرق المعاصرة، لا تزال هناك بعض الثغرات المعرفية الهامة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، وبخلاف الجماعات الإجرامية الراسخة والمعروفة باستفادتها من هذه الممارسات، يظل بعض الغموض يكتنف مدى ضلوع جماعات أخرى وطبيعة دورها في هذا المجال. وتشمل هذه الجماعات منظمات هرمية واسعة وأخرى أصغر نطاقا تعتمد على مجموعة من الشبكات، فضلا عن المنظمات التي تعمل داخل الحدود الوطنية وتلك التي تعمل عبر الحدود الوطنية. والعديد من هذه الجماعات منظمة على أسس عرقية وثقافية وتعمل بشكل مستقل، في حين تقرر جماعات أخرى الدخول في تحالفات بهدف مشترك هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح غير المشروعة. ومن المهم التوصل إلى فهم أفضل لهياكل هذه المجموعات من أجل وضع الاستراتيجيات المناسبة لتفكيكها، ولهذا السبب يعتزم المقرر الخاص إجراء مزيد من البحث في هذا الصدد.

47 - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى دراسة أدق لأساليب عمل المنظمات الإجرامية العاملة في استدراج واستغلال ضحايا أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك تقسيم العمل، واستخدام استراتيجيات إدارة المخاطر، ومستوى التعاون مع المجرمين الآخرين والجماعات الإجرامية الأخرى، فضلاً عن دورها في التلاعب بالأسواق غير المشروعة بهدف استعباد الناس وبيعهم، ويود المقرر الخاص التركيز على هذه المسائل في السنوات المقبلة. وثمة نقطة ذات صلة تتمثل في عنصر الطلب على الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي. وفي حين قد تقوم الجماعات الإجرامية المنظمة، من ناحية، بتوفير الأشخاص من أجل تلبية الطلب الموجود عليهم في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والصناعة التحويلية والبناء وغيرها من القطاعات التجارية، فإنها قد تلجأ أيضاً، من ناحية أخرى، إلى التلاعب بالطلب ورفعه في قطاعات منها، على سبيل المثال، الخدمات الجنسية، فتجني بذلك أرباحاً غير مشروعة.

48 - وعلاوة على ذلك، تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة في الأسواق القانونية من خلال إدارة الأعمال التجارية المشروعة مثل الحانات والمطاعم والفنادق والكازينوهات أو بالعمل في قطاعات تجارة الجملة وتجارة التجزئة والعقارات والنقل والبناء والخدمات المالية[42]، وقد يضطر الضحايا للعمل في هذه المؤسسات التجارية وغيرها. وتستخدم العديد من الواجهات التجارية لأغراض غسل الأموال، الأمر الذي يساعد الجماعات الإجرامية المنظمة على جمع كمية كبيرة من الأرباح غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، قد يتحول المهنيون، من قبيل المحامين والمحاسبين والمصرفيين، إلى حلقة في سلسلة غسل الأموال، سواء عن قصد أو عن غير قصد[43]. وهذه الشبكة المعقدة من التفاعلات القائمة بين الاقتصادات القانونية وغير القانونية في سياق تيسير أشكال الرق المعاصرة تستدعي أيضا تحليلا دقيقا بغية تنفيذ تدابير فعالة. وسيقوم المقرر الخاص بإجراء مزيد من البحوث وصياغة توصيات عملية في هذا الصدد.

**الإجراءات المتخذة ضد أشكال الرق المعاصرة التي تيسرها الجماعات الإجرامية المنظمة**

49 - إن الدول ملزمة بمكافحة أشكال الرق المعاصرة التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة، وسيستكشف المقرر الخاص بعض التدابير الهامة التي يتعين تنفيذها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى الغاية

(42) Organised Crime Portfolio, *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: The Portfolio of Organised Crime in Europe* (2015), p. 156.

(43) Financial Action Task Force, "Professional money laundering", p. 35.

8-7 من أهداف التنمية المستدامة، قدي يستتبع ذلك مساعدة الدول في تحقيق الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، ولا سيما الغايتان 16-4 و 16-أ[44].

50 - ولتيسير اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مجال إنفاذ القانون، قد يلزم، في ظروف معينة يتم تحديدها جيدا، الأخذ بنهج استباقي في إجراءات إنفاذ القانون القائمة على المعلومات الاستخباراتية، بدلا من إنفاذ القانون وفق نهج رد الفعل، أي بعد ارتكاب الجريمة. وفي هذا الصدد، يشجع الصك الدولي الرئيسي في هذا الشأن، ألا وهو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، على استخدام تدابير خاصة للتحقيق مثل المراقبة واعتراض الاتصالات[45].

51 - وقد أقرت هيئات حقوق الإنسان، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بضرورة الاعتماد على هذه التدابير في التصدي للجرائم الخطيرة[46]. غير أن تنفيذها ينطوي على آثار واضحة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، من قبيل الحق في الخصوصية والحرية والأمن، ومن ثم وجب تنفيذها وفقاً لقواعد حقوق الإنسان ومبادئها ذات الصلة. ويعتزم المقرر الخاص توضيح هذه الجوانب بالتفصيل، لأن التدابير الفعالة لإنفاذ القانون أساسية في منع أشكال الرق المعاصرة ووضع حد لها.

52 - ومن المجالات الهامة الأخرى لإنفاذ القانون استرداد الأصول المتأتية من الجريمة ومصادرة عائدات الجريمة. ومن الطرق الفعالة التي يمكن اعتمادها في التصدي لجرائم الاستعباد التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة تجريدها من أرباحها غير المشروعة. وتشير التقديرات في هذا الصدد إلى أن مجموع الأرباح غير المشروعة المتأتية من العمل القسري كل عام يبلغ 150 بليون دولار[47]. وإذا تسنّت مصادرة هذه الأرباح، فسيمكن استخدام عائدات الجريمة المتأتية من أشكال الرق المعاصرة على نحو مفيد لضمان الوصول إلى العدالة والانتصاف والتعويض وتوفير الحماية للضحايا وتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون وإمكاناتها في مجال التصدي لهذه الجرائم. بيد أن توجيه الأموال المصادَرة مباشرة إلى الضحايا لا يجري بعدُ بصورة منهجية، ولذلك، يعتزم المقرر الخاص إيلاء الاهتمام لهذا المجال وصياغة توصيات محددة بشأن سُبل زيادة الحماية والمساعدة المقدمتين للضحايا تبعا لذلك.

53 - وفي وقت سابق، أشار الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تحرم الدول من الموارد اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[48]. وفي حين أن الالتزامات المتعلقة باسترداد الأصول المتأتية من الجريمة هي

(44) تحث الغاية 16-4 الدول على "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة"، في حين يتعين على الدول في إطار الغاية 16-أ "تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة".

(45) انظر اتفاقية الجريمة المنظمة، المادة 20.

(46) انظر *Malone v United Kingdom*, application no. 8691/79 (1984), para. 81; and *Bannikova v Russia*, application No. 18757/06 (2011), para. 33.

(47) ILO, *Profits and Poverty: The Economics of Forced Labour* (Geneva, 2014), p. 13.

(48) انظر A/HRC/28/60، الفقرة 22.

التزامات منصوص عليها في اتفاقية الجريمة المنظمة[49]، فإن هذا يدل على أنه يمكن أيضاً تكريسها ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وسيبحث المقرر الخاص سبل الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ استرداد الأصول المتأتية من الجريمة من منظور مكافحة الرق، بما في ذلك المبادرات ذات الصلة التي تيسرها كيانات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية[50] ومبادرة التمويل من أجل إنهاء الرق والاتجار[51].

54 - وإلى جانب الجهود التي تبذلها الدول والتي تكتسي أهمية قصوى باعتبار الدول الجهة الرئيسية المسؤولة في هذا المجال، يرى المقرر الخاص أن دور المنظمات الدولية في تعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي ضد أشكال الرق المعاصرة هو دور جدير بالتقييم. وتؤدي منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورا هاما في تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى فرادى الدول من أجل تعزيز التدابير المحلية في مجال العدالة الجنائية، وثمة منظمات أخرى، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، تيسّر بشكل مباشر التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات معرفية فيما يتعلق بطبيعة أنشطتها ونطاقها، ويعتزم المقرر الخاص سدّ هذه الثغرات من خلال إجراء البحوث اللازمة.

## سابعا - أشكال الرق المعاصرة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي

55 - لاحظت المقررة الخاصة السابقة في تقريرها الأخير عن أشكال الرق الجديدة والمستجدة أن من المرجح أن يشكل الطابع غير الرسمي، بما في ذلك الأعمال العرضية وغير ذلك من أشكال عدم الاستقرار في العمل، أحد عوامل الخطر الرئيسية التي تؤدي إلى التعرض للرق[52]. ولذلك يمكن أن يسهم تحليل مستفيض لهذه المسألة في تحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة.

56 - ووفقا لمنظمة العمل الدولية، يعمل أكثر من 60 في المائة من السكان العاملين في العالم في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي، حيث تمثل البلدان النامية أكثر من 90 في المائة من هذه النسبة. وتشمل بعض الأسباب الكامنة وراء تفشي الطابع غير الرسمي المشاكلَ الهيكلية مثل قصور الأطر التنظيمية وآليات الإنفاذ وانعدام الشفافية والمساءلة، والمشاكل التي تواجه العمال من قبيل الفقر ونقص التعليم أو التدريب على المهارات، وأوجه التمييز على أسس شتى، بحيث يتعذر عليهم العثور على عمل في قطاعات الاقتصاد الرسمي[53]. ويواجه كل من النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين وعديمو الجنسية والمشردين داخليا والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن خطرا متمايزا في هذا الصدد. وبالإضافة إلى الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، من الواضح أن أهدافا أخرى من أهداف التنمية المستدامة من

(49) انظر اتفاقية الجريمة المنظمة، المواد 12-14.

(50) https://www.fatf-gafi.org.

(51) https://www.fastinitiative.org.

(52) انظر A/HRC/42/44، الفقرة 10.

(53) ILO, Informality and non-standard forms of employment, paper prepared for the Group of Twenty Employment Working Group (Buenos Aires, 20–22 February 2018).

قبيل الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد)، و 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين)، و 10 (الحد من عدم المساواة) هي أهداف ذات صلة بالمسائل المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي.

57 - ولا يوجد حاليا أي تعريف مقبول لدى الجميع لمصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" لكن يمكن أن يُفهم بوجه عام بأنه يشير إلى "جميع الأنشطة الاقتصادية المضطلع بها من جانب العمال والوحدات الاقتصادية، والتي لا تحظى - بحكم القانون أو الممارسة - بتغطية أو بتغطية كافية بواسطة ترتيبات رسمية"[54]. ومعنى ذلك ببساطة، أن العمال في الاقتصاد غير الرسمي غير معترف بهم أو غير مسجّلين على النحو الواجب بموجب تشريعات العمل أو غيرها من التشريعات ذات الصلة[55]، وبالتالي تكون الحماية المكفولة لهم من جانب الدول محدودة للغاية أو منعدمة.

58 - ومن بين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الباعة المتجولين، والعمال الذين يتخذون من منازلهم مقرا للعمل (من قبيل عمال صناعة الملابس، والعاملين في التغليف وتصنيع قطع الغيار الإلكترونية)، وعمال الضيافة (من قبيل العاملين في المطاعم والفنادق)، وحراس الأمن، وعمال المنازل[56]، بالإضافة إلى العمال المشتغلين في ما يسمى باقتصاد العربة الذي تروج له منصات العمل الرقمية التي توظف، على سبيل المثال، سائقي سيارات الأجرة وعمال تسليم الطلبيات. وفي العديد من المناطق الجغرافية، ترتفع معدلات العمالة غير الرسمية في صفوف النساء مقارنة بالرجال[57].

59 - ومن بين الخصائص الأساسية للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي ظروف العمل غير المأمونة والاستغلالية، وتدني مستوى المهارات ومعدلات الإنتاجية، وانخفاض الدخل، وساعات العمل المفرطة[55]. وهذه الخصائص وغيرها من الخصائص المحتملة المتأصلة في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي تمثل مؤشرات على العمل الجبري[58]. وبالإضافة إلى الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة، من الواضح أيضاً أن الغاية 8-8، الذي تحث الدول على "حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال"، لها صلة مباشرة بهذا الموضوع.

60 - وتثير جميع هذه العوامل مسألة هامة تتمثل في مسؤولية الدول فيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي. ويمكن أن تتفاقم الأوضاع بفعل عوامل خارجية من قبيل جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى

---

(54) منظمة العمل الدولية، توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2015 (رقم 204)؛

(55) ILO, "Transitioning from the informal to the formal economy", International Labour Conference, 103rd Session (2014), para. 25، متاح على الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_218128.pdf.

(56) Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing, Occupational Groups in the Informal Economy، متاح على الرابط التالي: https://www.wiego.org/informal-economy/occupational-groups.

(57) Florence Bonnet, Joann Vanek and Martha Chen, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Brief* (Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing, January 2019)، متاح على الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf.

(58) منظمة العمل الدولية، مؤشرات منظمة العمل الدولية للعمل الجبري (2012).

ارتفاع مستوى البطالة ودفعت بالمزيد من العمال إلى الانخراط في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي[59]. وفي حين أن الالتزام بمنع الرق والسخرة والاستعباد وبالتصدي لهذه الممارسات هو التزام منصوص عليه بوضوح، فإن الالتزامات المتعلقة بمسائل أوسع نطاقا، بما في ذلك حماية العمال في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي بموجب القانون الدولي للعمل، هي التزامات تفتقر إلى نفس القدر من الوضوح فيما يتعلق بطبيعتها ونطاقها. وينطبق الشيء نفسه على مسؤولية المؤسسات التجارية في هذه القطاعات، على الرغم من أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لا تميز بين الأعمال التجارية في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي[60]. ويعتزم المقرر الخاص تقديم تحليل مهم في هذا الصدد.

61 - ووفقا لمنظمة العمل الدولية، ينبغي التمييز بين الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة الإجرامية أو غير القانونية، بما في ذلك إنتاج وتوفير السلع والخدمات غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص[61]. غير أن الاقتصاد غير الرسمي قد يخضع للتلاعب على أيدي كيانات مثل الجماعات الإجرامية المنظمة سعيا منها لتحقيق أرباح غير مشروعة وأيضا لأغراض التسلل إلى قطاعات الاقتصاد الرسمي. وقد يحدث ذلك مثلا عندما يتم الاتجار بالنساء وجلبهن إلى دول لا تجرّم البغاء أو تعتبره نشاطا قانونيا، ولكن دون توفير المستوى الكافي من الحماية للمشتغلين بالجنس. وقد يقوم الباعة المتجولون أيضا ببيع سلع غير مشروعة، بما فيها السلع المسروقة، التي يمدّهم بها المجرمون. ولذلك، يمكن أن يتعذر في بعض الأحيان التمييز بين الاقتصادات غير الرسمية والاقتصادات غير القانونية.

62 - إن المسائل المتصلة بالاقتصاد غير الرسمي وأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك قواعد ومبادئ حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، هي مسائل معقدة للغاية وتتطلب تحليلاً دقيقاً ومتعمقاً. ويعتزم المقرر الخاص إسداء المشورة إلى الدول وغيرها من الجهات المعنية بشأن كيفية تحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال دراسة هذه المسألة والإبلاغ عنها.

## ثامنا - التكنولوجيا وأشكال الرق المعاصرة

63 - ثمة عدة أبعاد للعلاقة بين التكنولوجيا وأشكال الرق المعاصرة. فأولاً، استُخدمت تكنولوجيات مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الذكية من قبل المتجرين والمستغلّين لشراء وبيع واستعباد الناس في جميع أنحاء العالم[62]. ووفقاً لتحقيق سري أجرته هيئة الإذاعة البريطانية في الكويت، يتم شراء وبيع عمال المنازل المهاجرين بشكل غير قانوني باستخدام برنامج إنستغرام الذي تملكه فيسبوك. وقد لوحظ أيضا أن تطبيقات الهواتف الذكية التي تسمح بمثل هذه المعاملات غير القانونية هي تطبيقات يمكن تنزيلها من خلال نظام غوغل بلاي (Google Play) ومتجر تطبيقات آبل (Apple's App

(59) انظر A/HRC/45/8.

(60) مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، متاحة على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_ar.pdf.

(61) ILO, "Transitioning from the informal to the formal economy", para.7.

(62) UNODC, *Global Report on Trafficking in Persons* 2018 (December 2018), pp. 38-39.

Store)[63]. لكن لم تتضح بعدُ بشكل تام طبيعة هذه المشكلة ونطاقها على الصعيد العالمي، وهذا أمر يتطلب مزيدا من التحليل.

64 - وبالإضافة إلى مسؤولية الدول، فإن استخدام المجرمين لهذه التكنولوجيات لتيسير أشكال الرق المعاصرة يثير أسئلة هامة بشأن مسؤولية شركات التكنولوجيا في التصدي لأشكال الرق المعاصرة. فهل لديها آليات داخلية كافية لبذل العناية الواجبة من أجل كشف حالات الاتجار بالبشر والاستغلال والاسترقاق وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب داخل منصاتها، وكفالة الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟ وما هي التحديات العملية القائمة في تحديد المعاملات غير القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان، وما هي الجهود الجاري بذلها لمنعها والتصدي لها؟ وما هي طبيعة وحجم التعاون بين شركات التكنولوجيا المعنية والسلطات الوطنية والأجنبية المعنية بإنفاذ القانون؟ ويجب إجراء بحث دقيق بشأن هذه الأسئلة وغيرها من المسائل المهمة. ومن المهم أيضاً استكشاف الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الشركات في تحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة.

65 - ولعل الأمر الأكثر تعقيدا في هذا الصدد هو استخدام ما يسمى "الشبكة الخفية" أو "الشبكة المظلمة"، وهي جزء من الشبكة العالمية يتعذر تحديد مكانه باستخدام محركات البحث العادية ولا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام برامجيات متخصصة مثل Tor (وهو عبارة عن جهاز توجيه متستر The Onion Router) أو I2P (مشروع شبكة الإنترنت غير المرئية)[64]. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد موقع طريق الحرير (Silk Road) الذي كان يستخدم لشراء وبيع المخدرات غير المشروعة، ولكن ترد تقارير من جميع أنحاء العالم تفيد استخدام الشبكة الخفية للاتجار في الأشخاص وشرائهم وبيعهم لأغراض الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي، بما في ذلك استغلال الأطفال في المواد الإباحية [65]. وبسبب طبيعتها الخفية، يصعب للغاية تحديد هذه المواقع، الأمر الذي يفاقم من تعرض الضحايا للخطر وللاستغلال، ويساهم في إدامة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. وهذا الوضع يترك فجوة خطيرة فيما يتعلق بفرص وصول الضحايا إلى العدالة وسبل الانتصاف.

66 - ومن منظور إنفاذ القانون، يثير استخدام التكنولوجيا في تيسير أشكال الرق المعاصرة عددا من التحديات، مثل تحديد المواقع الشبكية التي تيسّر استرقاق الأشخاص، وممارسة الولاية القضائية الجنائية على الفضاء الإلكتروني، وتيسير التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية فيما بين مختلف نظم العدالة الجنائية، والتفاعل مع شركات التكنولوجيا. ومن المهم أيضا كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما الحق في الخصوصية، أيضاً لأن إجراءات إنفاذ القانون يمكن أن تؤثر ليس فقط في حقوق المجرمين، بل أيضاً في حقوق عامة الجمهور ممّن يستخدمون هذه التكنولوجيات على أساس يومي.

---

(63) BBC News Online, "Maids for sale: how Silicon Valley enables online slave markets"، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.co.uk/news/av/technology-50240012/maids-for-sale-how-silicon-valley-enables-online-slave-markets. وقد ظهرت المقررة الخاصة السابقة في هذا الفيلم الوثائقي.

(64) National Crime Agency of the United Kingdom, "National strategic assessment of serious and organised crime" (2018), p. 18.

(65) Stop the Traffik, "Human trafficking and the dark net" (2018); and Catharina Drejer and Kevin Bales, *#SlaveTech: A Snapshot of Slavery in Digital Age* (Frekk Forlag AS, 2018).

67 - وثمة علاقة بين تزايد عدد منصات العمل الرقمية، أو ما يسمى بالعمل التشاركي، وأشكال الرق المعاصرة. وتسهل هذه المنصات عملية تعهيد الجموع حيث يتم الإعلان عن فرص العمل لعدد كبير من المرشحين المهتمين من جميع أنحاء العالم وتُدفع لهم أجور مقابل إنجاز المهام الموكولة إليهم. وتعتمد بعض منصات العمل الرقمية على الشبكة العالمية (مثل Upwork و Clickworker)، بينما تتخذ منصات أخرى شكل تطبيقات مصممة للتشغيل في الهواتف الذكية (من قبيل Uber و Deliveroo). ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن هذه المنصات تروّج لإيجاد طرائق جديدة لتسليع وبيع اليد العاملة "حسب الطلب" إلى الشركات والجهات الأخرى التي تسعى إلى الاستعانة بمصادر خارجية في إنجاز جوانب معينة من عبء عملها بتكلفة أقل[66].

68 - وقد يكون نوع العمل الذي تُتيحه منصات العمل الرقمية مناسبا للبعض، من قبيل الأشخاص الذين يسعون للحصول على الأموال بسرعة وفي فترة زمنية قصيرة. وهو يوفر للعمال أيضا عنصرَي المرونة والاستقلالية مقارنة بالوظائف التقليدية التي يُضطلع بها في بيئة مكتبية، على سبيل المثال. غير أن كثيراً من فرص العمل هذه لا تخضع للوائح الدول، وبالتالي فإنها تشكل جزءا من اقتصاد "العربة" غير الرسمي، الأمر الذي يثير مجموعة من المسائل المتصلة بأشكال الرق المعاصرة.

69 - ونظرا لانخفاض الأجور في كثير من الأحيان، يضطر المشتغلون في قطاعات اقتصاد العربة للعمل على مدى ساعات طويلة. كما أن الأمن الوظيفي غير مضمون في ظل إمكانية إنهاء عقودهم دون إشعار. ويتفاقم هذا الوضع بسبب تزايد عدد الأشخاص الذين يتنافسون للحصول على عمل[67]. وكما أكدت منظمة العمل الدولية، فإن العمل التشاركي يمثل تحولاً نحو "العمالة غير المستقرة والعارضة، وكذلك نحو زيادة المعالجة الآلية لعمليات التوظيف والإدارة"[68]. وكما لاحظت المقررة الخاصة السابقة، فإن هذه المسائل ستجعل العمال أكثر عرضة للاستغلال والرق[69]. وبالتالي، فإنها تتطلب إجراء تحليل أكثر تعمقاً بغية اقتراح التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق الغايتين 8-7 و 8-8 من أهداف التنمية المستدامة.

70 - وأخيراً، من المهم الاعتراف بأن التكنولوجيا الحديثة قد استُخدمت أيضاً وتُستخدم بشكل متزايد لمكافحة أشكال الرق المعاصرة. وتفيد التقارير أن هناك ما يقرب من 260 أداة من أدوات التكنولوجيا الرقمية التي يجري استخدامها لمكافحة هذه الممارسات، وتُستخدم نسبة 38 في المائة منها في بلدان الجنوب[70]. وتشمل هذه التدابير تقنية سلسلة الكتل[71] التي يمكن أن تسهل الشفافية والمساءلة في إدارة سلسلة

(66) انظر Janine Berg and others, *Digital Labour Platforms and the Future of Work: Towards Decent Work in the Online World* (Geneva, ILO, 2018), chap. 1.

(67) انظر Alex Wood and others, "Good gig, bad gig: autonomy and algorithmic control in the global gig economy", *Work, Employment and Society* , vol. 33, No. 1, pp. 67-68.

(68) انظر Janine Berg and others, *Digital Labour Platforms and the Future of Work*, chap. 1.3.

(69) انظر A/HRC/42/44، الفقرتان 10 و 11.

(70) المرجع نفسه، الفقرة 38.

(71) تقنية سلسلة الكتل هي قاعدة بيانات رقمية لا مركزية وثابتة تُستخدم لتتبع وتسجيل المعاملات التي تكون مرئية للمشاركين المأذون لهم، وخير مثال في هذا الصدد تقنية Docs Google.

الإمداد[72]، واستخدام السواتل لتحديد المواقع التي تمارَس فيها عمالة إسار الدين في قمائن الطوب في جنوب آسيا[73]، وتطبيقات الهواتف الذكية التي تسمح للضحايا المحتملين أو الفعليين بإبلاغ السلطات المعنية بالحالات التي تندرج ضمن أشكال الرق المعاصرة[74]. ومما لا شك فيه أن هذه التكنولوجيات ستكتسي مستقبلا أهمية أكبر في سياق التصدي لهذه الممارسات المتزايدة التعقيد، ولا سيما في إطار جهود تنفيذ الغايتين 16-4 و 16-أ من أهداف التنمية المستدامة، وهما غايتان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالغاية 8-7. ويعتزم المقرر الخاص تحديد الممارسات الجيدة في هذا الصدد وتقديم تحليل لمدى فعاليتها وأثرها في إنهاء أشكال الرق المعاصرة.

## تاسعا - خاتمة

71 - **يتطلع المقرر الخاص إلى التعاون البنّاء والمثمر مع مختلف الجهات المعنية في جميع المناطق في سياق النهوض بأولوياته المحددة في هذا التقرير. ويؤكد بشكل خاص رغبته في التواصل البنّاء مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ودوائر الأعمال التجارية الخاصة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغية القضاء على أشكال الرق المعاصرة وتحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. ويشجع المقرر الخاص الدول الأعضاء على الاستجابة لطلباته الرامية إلى الحصول على معلومات أو إجراء زيارات قطرية، مع التأكيد على أنه يظل مستعدا، في إطار الولاية، لتقديم التوجيهات للدول، حسبما يكون مناسباً ومفيداً لها. ويكرر المقرر الخاص تأكيد الأهمية التي يوليها لدور المنظمات غير الحكومية ووجهات نظرها، في مجالات منها توفير المعلومات بشأن الديناميات القائمة على المستوى الوطني فيما يتصل بالرق والممارسات الشبيهة بالرق.**

---

(72) انظر A/73/163، الفقرة 52؛ و Mekong Club, "Using blockchain to combat modern slavery" (2018), pp. 3-4.

(73) Jackson Bethany, "Slavery from space: a remote sensing approach to ending modern slavery", Rights Lab at the University of Nottingham, 7 March 2019.

(74) من الأمثلة في هذا الصدد تطبيق "Safe Car Wash" الذي طوّرته مبادرة Clewer (https://www.theclewerinitiative.org/safecarwash)؛ وتطبيق Unseen (https://www.modernslaveryhelpline.org/about/unseen-app).